



مشاريع تعالج قضايا سكانية

حسن العزبي

غالبية السكان أدركوا منذ فترة بعيدة أن القضية السكانية أخذت أبعادا اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية.. لذلك هم يعرفون أن إنجاز مشاريع اجتماعية أو إنمائية في الوطن يعود نفعها لصالح القضايا السكانية..

مثال ذلك شق الطرقات بين القرى والمدن ذلك الإنجاز له مردود اجتماعي واقتصادي كما أن الإعلان عن تنفيذ مشروع السكة الحديدية هو - أي المشروع - له إبعاده الاجتماعية والاقتصادية حيث يربط المدن في وطننا بحراً وبحبنا العربي من جهة، وبالعوالم الخارجي من جهة أخرى.. فهو أي المشروع مضاف إليه الطرقات العديدة التي تربط قرانا ومدنا بعضها ببعض.. وسوف يساهم تسويق المنتجات الزراعية داخل البلد وخارجها، وتخفف من التزايد السكاني حيث يجد السكان فرص عمل هنا وهناك، ويتبادل السكان المنافع ويحسن الوضع الاجتماعي والمعيشي للسكان وفي هذه الحالة يلتفت السكان إلى ملامسة الطرق المؤدية إلى التقليل من الإنجاب، ذلك لأنه كلما أتحت فرص العمل اتجه الغالبية من السكان نحو تكوين الأسرة الصغيرة، وربما تتجاوز منافع إقامة مشروع السكة الحديدية إلى توفير خدمات الصحة العامة والصحة الإنجابية للسكان، حيث تبدل وزارة الصحة والسكان وانتشار وحدات المرافق الصحية التي تعنى بالصحة العامة والصحة الإنجابية في القرى بالمستوصفات أو المستشفيات، وعند ذلك سوف تتوظف الوزارة القدرات والإمكانات المادية والفنية نحو العناية بحسن الأداء للمستهدفين من أبناء القرى، وستعطي حاجتهم من الخدمات الصحية سواء فيما يتصل بالصحة العامة أو الصحة الإنجابية وسوف تلبى المستوصفات أو المستشفيات الممكن إقامتها في مواقع مناسبة لطلبات السكان في القرى وتقلل من نسبة الأسر التي لم تصل إليها خدمات الصحة الإنجابية.. كما أن المستوصفات والمستشفيات البيدية عن الوحدات ذات النفع القليل للسكان في القرى إلى المرافق الفنية بالقدرات الصحية والإمكانات المادية والفنية التي وجدت بفضل انتشار الطرقات وتسهل قدوم السكان إليها سوف تعزز دور المهتمين بقضايا السكان وسوف تسهل لهم متابعة الأنشطة عبر الزيارات الميدانية وسوف تمكنهم من إقامة الأنشطة المتصلة بالتوعية السكانية المباشرة للعديد منهم وستساهم المشاريع التي تنفذ في تقديم الخدمات الصحية بكل يسر وسهولة وبالتالي ستؤدي تلك الأنشطة إلى التقليل من التزايد السكاني.

نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة..

٢٠٠٠ حالة وفاة في اليمن سنوياً

د/ راصع: تنظيم الأسرة حبر الزاوية في تقليص حالات الوفاة بين الأمهات



كتب/ شوقي العباسي

في كل دقيقة تمر تتوفى أم واحدة نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة، أي أن كل يوم يشهد وفاة ١٤٠٠ أم في العالم بما يعادل أكثر من نصف مليون أم كل عام بحسب تقارير منظمة الصحة العالمية.. وفي اليمن تشير أرقام وفيات الأمهات إلى فداحة المشكلة، حيث يصل معدل الوفاة بين الأمهات إلى ٣٦٥ وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية ويعمل ٢٠٠٠ وفاة سنوياً أي ما يقارب ٧ حالات وفاة يومياً، وتعازاً، وأسباب الوفاة بين الأمهات إلى خمسة عوامل رئيسية مسؤولة عن ٧٠٪ من وفيات الأمهات في اليمن، حيث أن ٢٢٪ من الوفيات بسبب النزيف و٨٪ بسبب حصى النفاس و١٤٪ بسبب الإجهاد ومضاعفاته و١١٪ بسبب التشنجات وارتفاع ضغط الدم، في حين تمثل تعسر الولادة ٨٪ من حالات الوفيات.

شراكة واصطفاف

الاحتفال الذي نظّمته الأحد الماضي بصنعاء وزارة الصحة العامة والسكان تحت شعار «شراكة واصطفاف لخفض وفيات الأمهات» بمناسبة اليوم الوطني للثقافة الصحية كان بمناسبة التذكير بمخاطر هذه المشكلة والتأكيد على أهمية رفع الوعي وتحفيز الأسر والمجتمعات للقيام بالدور المطلوب تجاه سلامة وصحة الأمهات في اليمن.

الدكتور/ عبدالكريم يحيى راصع - وزير الصحة العامة والسكان أكد في كلمته في المناسبة أن وفيات الأمهات في اليمن أحد أهم معوقات الصحة والتنمية المجتمعية، الأمر الذي يستدعي من الجميع الاهتمام بهذه القضية والعمل على تصحيح المفاهيم المغلوطة والسلوكيات غير السليمة والتي تشكل عائقاً وتحدياً كبيراً في مسار التنمية، خاصة وأن اليمن تعاني من ارتفاع في معدل وفيات الأمهات مقارنة مع دول المنطقة والكثير من دول العالم حيث بلغ هذا المعدل ٣٦٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية، وهذا ما

يتعارض مع أهداف الألفية الداعية إلى ضرورة خفض وفيات الأمهات.

وأشار وزير الصحة إلى أن منطق وأساس تغيير هذا الخلل هو التوعية التي يجب أن تقوم بها مختلف الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني وشركاء الصحة من أجل ترسيخ الوعي لدى المجتمع بهذه المشكلة التي تعاني منها الأمهات.

حجر الزاوية

وقال راصع أن دور تنظيم الأسرة ووسائله يعد حجر الزاوية في تقليص حالات الوفاة بين الأمهات لما يسهم به من مبادعة بين الولادات بما يضمن الحفاظ على صحة الأمهات والمولود وتجنبهم الاعتلالات، والأمراض المهددة لحياتهم، فكثيراً ما تقضي المرأة نحبها أثناء حملها أو عند ولادتها أو بعد الولادة في مرحلة النفاس مما يمثل كارثة تحل على الأسرة.

ولفت وزير الصحة إلى ما يشكله الحمل المبكر قبل سن الـ ١٨ عاماً في مجتمعنا من عبء ومسئولية في زيادة وفيات الأمهات، وكذلك الحمل المتأخر بعد سن الـ ٣٥ عاماً، الأمر الذي يضع وزارة الصحة أمام تحديات كبيرة لتغيير واقع ترسخت فيه قيم ومفاهيم بعيدة كل البعد

مضاعفات تتعلق بالحمل والولادة، وكذا التأخير في اتخاذ القرار بنقل المرأة إلى موقع الخدمة الصحية، والتأخير في الوصول إلى هذه الخدمات.. بالإضافة إلى التأخير في التدخل الطبي المناسب وتقديم الرقابة الطبية المناسبة داخل المرفق، كل هذه العوائق إذا تم تلفيها وتجنبها فسيتم التقليل من الوفيات.. كما أن أهمية بقاء الأمهات على قيد الحياة لا تتوقف عند حد مفهوم هذه العبارة وإنما تعتمد على التصدي لمجموعة واسعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، خصوصاً وأن وفاة الأم أو مرضها يسبب معاناة للأسرة والمجتمع، وكذا إلى مرض طفلها وضياع إسهامها في حياة أطفالها وأسرته والعمل الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يشكل رافداً للتنمية. وأخيراً فإن الحد من وفيات الأمهات بصورة جذرية لابد أن يتوفر لجميع النساء للحصول على خدمات رعاية صحية عالية الجودة أثناء الولادة وخدمات تقديمها كوادر صحية مدربة ورعاية توليد في حالات الطوارئ إذا وجدت مضاعفات، بالإضافة إلى وجود نظام إحالة فعال يكفل الحصول على خدمات الرعاية الطارئة إذا اقتضى الأمر، وهذا هو الحل للحد من وفيات الأمهات والحفاظ عليهن.

إنقاذ حياة الأمهات

ممثل منظمة اليونيسيف السيد/ عبدو كريمو أدباجي أكد في كلمته أهمية اختبار قضية وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة لتكون القضية الأساسية للاحتفال باليوم الوطني للثقافة الصحية، لما تمثلته هذه المشكلة من تحديات كبيرة وتحتاج إلى رفع الوعي وتحفيز الأفراد والأسر والمجتمعات للتصدي لهذه المشكلة وإنقاذ حياة الأمهات. وأشار إلى أن مخاطر تعرض حياة المرأة اليمنية للوفاة بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة هي ١ في ٢٩، وبالإمكان إنقاذ ما يقارب من ربع المواليد الجدد إذا بدأت الأمهات بإرضاعهم رضاعة طبيعية خاصة منذ النصف الساعة الأولى للولادة وحتى نهاية الشهر السادس، وهذا يعني أنه بالإمكان إنقاذ ١٥٠٠٠ مولود جديد سنوياً في اليمن.

عوائق شائعة

وتشير المعلومات إلى أن معظم وفيات الأمهات يمكن تجنبها إذا تم تلافى أربعة عوائق شائعة تشكل خطورة بالغة على حياة الأم الحامل وتتمثل هذه العوائق في التأخير في التعرف على وجود

تحت شعار «معاً لمستقبل أفضل للشباب»:

دورة تدريبية حول المهارات الحياتية والتعريف بدليل الرسائل الصحية

الثورة/ شوقي أحمد العباسي

تحتّم غداً بجامعة صنعاء فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بالمهارات الحياتية للشباب ودليل الرسائل الصحية التي نظّمها مركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء بالتعاون مع مشروع الخدمات الأساسية للصحة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تحت شعار «معاً لمستقبل أفضل للشباب» بمشاركة ٣٥ شاباً وشابة من وحدة رعاية الشباب بالمركز من مختلف الكليات.

وأوضح المدير التنفيذي للمركز الدكتور/ أحمد الحداد أن الدورة هي باكورة العمل لوحدة رعاية الشباب بالمركز والخاصة بقضايا السكان وكيفية الإسهام في التصدي ومعالجة هذه المشكلة التي تعاني منها اليمن نتيجة النمو الكبير في أعداد السكان في ظل الموارد الشحيحة التي لا تفي بمتطلبات هذه الأعداد الكبيرة من السكان الذين يزيدون سنوياً.

وأشار إلى أن الشباب هم من يصنعون ويشكلون المستقبل ومعرفتهم بأهمية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ضرورة لتعزيز الوعي لديهم بمخاطر المشكلة السكانية والدور المطلوب منهم في مواجهة هذه القضية التي أصبحت تشكل تحدياً كبيراً لختلف المجالات التنموية. ولفت إلى أن استهداف شريحة الشباب نظراً لما لهم من دور كبير في إيصال الرسالة التوعوية



إلى أقرانهم وإلى أسرهم ومن ثم المجتمع المحيط بهم، حيث سيتم نقل المعارف والمعلومات من قبل المشاركين إلى أقرانهم في مختلف الكليات داخل الجامعة بهدف توسيع وتعزيز الوعي لدى الشباب في الجامعة والتعريف بمخاطر القضية السكانية وأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والمجتمع عموماً. ونوه بأن الشباب هم محور النشاط السكاني

أصدرته الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان..

دليل خاص للمدرسين في الإدماج والمراقبة والتقييم للأنشطة السكانية

كتب/ أمين عبدالله إبراهيم

صدر حديثاً عن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان كتيب جديد بعنوان «دليل المدرب في الإدماج والمراقبة والتقييم للأنشطة السكانية» ويأتي إصدار هذا الدليل لتوجيه المجموعة الأمانة الإرشادية السابقة التي تم إصدارها وتوزيعها على الجهات المعنية، بغرض الإسهام في رفع وتعزيز القدرات والكفاءات وتنمية المهارات الفنية لدى الكوادر العاملة في مجال العمل السكاني على المستوى المركزي والمحافظات وخاصة في جوانب إدماج القضايا السكانية في الخطط التنموية المركزية منها والقطاعية، وما يرتبط بها من أعمال ومهام من حيث التنفيذ والمراقبة والتقييم للأنشطة والفعاليات والبرامج السكانية المختلفة. ويأتي إصدار هذا الدليل الهام ليصب باتجاه تطوير وتوسيع قاعدة العمل السكاني على المستوى المركزي والمحافظات وتفعيل دور الشركاء في مجال السكان والتنمية، ومساعدة الجهات المعنية وذات العلاقة بالعمل السكاني في القيام بوضع وتحديد الأولويات الخاصة بالأهداف والأنشطة والبرامج المرتبطة بالعمل السكاني في إطار خططها والمناطق التي تتواجد فيها بالإضافة إلى تحديد المؤشرات المرتبطة بالقضايا السكانية وتتبع تطورها، وكذا مراقبة وتقييم الأداء للخطط والأنشطة التي تقوم بتنفيذها الجهات المعنية.

ويهدف الدليل أساساً إلى إعداد وتأهيل مدربين ليقوموا بدورهم في عملية تدريب وتأهيل كوادر أخرى ومدربين آخرين مركزياً وعلى مستوى المحافظات والمديريات حول كافة الخطوات العملية لعمليات إدماج القضايا السكانية في الخطط وسبل مراقبتها وتقييمها، وكيفية التعامل مع المؤشرات السكانية واقتصادها في هذه العمليات بما يخدم تنفيذ السياسة الوطنية للسكان وتحقيق أهدافها.. بالإضافة إلى تعريف المدرب بالتحديات السكانية والجهود التي تبذل في معالجة القضايا السكانية ومتابعتها وتقييمها، والتعريف بالخطوات العملية والتطبيقية اللازمة للإدماج وكيفية إجراء تمارين عملية على مكونات الخطة ونقل هذه المعلومات والمهارات للمدرّب المتخصص الذي سيتولى بدوره إدماج القضايا السكانية في الخطط، بالإضافة إلى تعريفه بالجوانب المرتبطة بالمراقبة والتقييم للقضايا السكانية وأنشطتها ونقل هذه المعارف إلى المدرب الذي سيقوم بدوره في تتبع الخطط ومراقبة تنفيذها وتقييمها.



التوعية بالقضايا السكانية في وسائل الإعلام الجماهيرية

تمر اليمن بالمرحلة الثانية من مراحل التغيير السكاني التي تتميز بزيادة سكانية سريعة بسبب انخفاض معدلات الوفيات وبقاء معدلات المواليد مرتفعة. ولما طالت فترة بقائها في هذه المرحلة كلما زاد احتمال ضياع فرصة الاستفادة من منافع النافذة الديموجرافية - وهي مرحلة زمنية محدودة لها دور كبير في عملية التنمية- بل الأخطر هو وقوع اليمن في (الفخ الديموجرافي). فاستمرار تراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى ما دون معدلات النمو السكاني في السنوات الأخيرة ستؤثر سلباً بشكل أكبر على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع فيقل متوسط دخل الفرد وتوسع رقعة الفقر وتنتشر البطالة وترتفع معدلات الجريمة والتفكك الاجتماعي وتشغل الدولة بمعالجة الأزمات الطارئة الناتجة عن ذلك و تعجز عن تنفيذ خططها واستراتيجياتها في مجال التنمية المستدامة فستتخفف نسبة الإنفاق الحكومي الصحي والتعليمي والسكاني وبالتالي انخفاض مستوى و حجم الخدمات التعليمية والصحية الأمر الذي سيكسب نفسه سلباً على تلبية حاجات السكان المتزايدة لهذه الخدمات كما ونوعاً مسيئاً ارتفاعاً لمعدلات الوفيات واستمرار ارتفاع معدلات المواليد وعودة اليمن من جديد للمرحلة الأولى من التحول السكاني صتؤثر سنوات صعبة قائمة سنعيشها نحن وأبنائنا إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه دون تدخل فعلي و جاد ومباشر ومتواصل حكومي أولاً ثم دولي مساعد ما لم فتنح زاهيون إلى مستقبل مجهول غامض وخير إذا ما تقاطعت وانتهت المشكلة بانهار كامل لعيلة التنمية من جميع جوانبها فنسأل الله المستر والسلمة. و من هنا يأتي أهمية دورنا كديموجرافيين نعيش هذه الحقبة الزمنية من تاريخ بلدنا بأن نعمل و بكل جهد و بجميع الوسائل و الطرق المتاحة



د. مروان سعيد ظاهر

لمنع وقوع اليمن في الفخ الديموجرافي ثم العمل لتسريع مرحلة التحول السكاني الثانية التي نعيشها مع التخطيط المدروس للتهيئة للاستفادة القصوى من فوائد النافذة الديموجرافية... و أهم وسائلنا هي التوعية بالقضايا السكانية في وسائل الإعلام الجماهيري (التلفزيون، الراديو، الصحف). فالإعلام كان و سيزل من أفضل و أقوى الوسائل الموجهة للسلوك و التفكير وتعبئة الرأي العام. إلا أنه ومن خلال متابعتنا فإن التوعية بالقضايا السكانية في وسائل الإعلام الجماهيري اليمنية مصابه بالعديد من الاختلالات أهمها ندرة الإنتاج و ما ينتج لا يعزى غالباً لجوهر المسألة السكانية. الاختلال الأكبر متمثل في تدني المساحات المستقلة للتوعية السكانية في وسائل الإعلام الجماهيري و هو في تقديرنا كارثة إعلامية يعنى إذا نظرنا بعين لحنج المشكلة السكانية و عواقبها على مجتمعنا، فقد أصبنا بالإجباط عند مراجعة الأرقام و البيانات لنسب التوعية السكانية و البيئية و التقني و الصحي التي بلغت ٢,٢٪ فقط من إجمالي الإرسال السنوي في القنوات التلفزيونية اليمنية و المحطات الإذاعية المحلية في العام ٢٠٠٦م (الجهاز المركزي للإحصاء). تلك النسبة الضئيلة ليست مقصورة على الإذاعة و التلفزيون بل في الصحافة المطبوعة أيضاً فقد أظهرت دراسة حديثة تدنياً كبيراً في حجم ما تخصصه الصحافة الرسمية والحزبية والأهلية لقضايا السكان في اليمن. و اعتقد إن سبب ذلك يعود إلى قلة الكوادر المدربة المتخصصة و المؤهلة لإنتاج مادة إعلامية سكانية غزيرة إضافة إلى أن نسبة كبيرة من الإعلاميين اليمنيين يجهلون المشكلة السكانية أو ربما تجاهلونها لعدم قناعتهم - كثيرهم من بعض النخبة اليمنية- بجدوى الحلول المقترحة والإلحاح عليها دون التركيز الفعلي لحل المشكلة السكانية إدارياً وتنمويًا

اقتصادياً. وهنا نبرز لنا قضية هامة مفادها أن التوعية السكانية أولاً وقبل أن توجهها للجمهور و عامة الناس يجب أن تغرس في عقول و أدمغة النخبة من مفكرين و أدباء و شعراء و كتاب و صحفيين و مدراء و صنّاع قرار و رجال الدين عبر دورات و مؤتمرات و ندوات تثقيفية تخصص لهم و بمستواهم حتى ينقلوا بعد ذلك إلى الجمهور أرائهم و أفكارهم و قناعاتهم من خلال أحاديثهم و مقالاتهم و كتبهم وقنواتهم الخاصة و العامة سواء هم - النخبة- اقتنعوا أم لم يقتنعوا بالحلول المطروحة، حتى لو أثارت كتاباتهم جدلاً كبيراً في وسائل الإعلام و المجالس و القائل فهذا صحي جدا وسيخدم الفكرة في انتشارها و مناقشتها بتعمق و مسئولية بين أوساط النخبة و المواطنين. و في هذا الإطار يجب أن يكون للصحافة المكتوبة دوراً أكبر و هي التي لا تحتاج لا سنياريو ولا إنتاج و لا إخراج و لا ممثلين لعرض القضية السكانية بجوانبها المختلفة فكل ما تحتاجه مجرد أدمغة و عقول تفكر و أقلام تكتب ومقالات ترسل للصحيفة للنشر مباشرة... رغم ذلك يجب علينا أن نشد على أيدي المسؤولين الإعلاميين و نشجعهم بضرورة الاستمرار بالتطور والاستفادة من الخبرات الإعلامية الأكاديمية اليمنية الثمورة ثم اقتفاء أثر التجربة المصرية في المجال الإعلامي السكاني وهي التجربة السبّاقة عربياً في هذا المجال. من أهم الاختلالات أيضاً عدم الترابط و التماسك بين أجزاء و مكونات و أفكار التوعية السكانية في اليمن. فبرامج التوعية السكانية الحالية لا تعطي اهتماماً في شرح و تفنيد أسباب المشكلة السكانية وإظهارها بكل وضوح للجمهور ابتداءً من المفهوم السكاني و مراحل التحول السكاني على مر العقود السابقة في اليمن مروراً بالتعريف بمصطلح الزيادة الطبيعية و أثرها الكبير على معدل النمو السكاني في المرحلة الثانية من التحول السكاني و التأثير المتبادل بين معدل النمو السكاني و معدل النمو الاقتصادي ثم التعرف بالفردات الفرعية للمشكلة السكانية